

السعودية تثبت سعر البنزين لتخفيف الأعباء عن المواطنين

الرياض - أعلنت السعودية السبت تثبيت أسعار البنزين بهدف تخفيف الأعباء على المواطنين ودعم الاقتصاد. وجاء في توجيه أصدره العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز نقلته وكالة الأنباء السعودية (واس) سقف أسعار الوقود سيكون 2.18 ريال (58.1 سنت) للتر بنزين 91 أوكتان، و2.33 ريال للتر بنزين 95 أوكتان، وذلك اعتباراً من السبت العاشر من يوليو.

وقالت الوكالة إن التوجيه الملكي تضمن أن تتحمل الدولة ما قد يزيد عن أسعار شهر يونيو عند المراجعة الدورية الشهرية للأسعار.

وأضافت أن ذلك يأتي انطلاقاً من حرص القيادة في السعودية، التي تعد أكبر دولة مصدرة للنفط على تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين والمقيمين، وسعيها المستمر إلى تحقيق الصالح العام، ودعم النشاط الاقتصادي المحلي.

ووفقاً للتوجيه الملكي، فإن أسعار البنزين لشهر يوليو 2021 التي شهدت زيادة بلغت بنزين (أوكتان 91 / 2.28 ريال)، وبنزين (أوكتان 95 / 2.44 ريال) سيطبق عليها السقف المعتمد، علماً بأن المراجعة الدورية للأسعار مستمرة بما لا يتجاوز السقف المذكور أعلاه.

وكان من المقرر أن تعلن شركة أرامكو السعودية، أسعار البنزين الجديدة عن شهر يوليو 2021 في الساعة العاشرة من مساء السبت على أن يتم سريان تطبيق أسعار البنزين الجديدة، بدءاً من صباح الأحد الموافق (11 يوليو 2021).

وتقوم شركة أرامكو السعودية بمراجعة دورية شهرية للأسعار، ويتم تعديل أسعار البنزين (منتجات الطاقة) وفقاً لإجراءات حوكمة تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه.

والأسعار المحلية لمنتجات الطاقة قابلة للتغيير ارتفاعاً وانخفاضاً، تبعاً للتغيرات في أسعار التصدير من المملكة إلى الأسواق العالمية.

وتعدّل أسعار البنزين في اليوم العاشر من كل شهر ميلادي، ثم يكون التطبيق اليوم الحادي عشر، وفقاً للجنة حوكمة تعديل أسعار الطاقة والمياه.

وتوفر شركة أرامكو السعودية أنواع الوقود لتلبية الاحتياجات اليومية المتجددة للمحركات؛ إذ يتوافر وقود البنزين بنوعيه 91 و95 ويأتي هذا لتلبية احتياجات السيارات التي تعمل بالبنزين، كما يتوافر وقود الديزل للشاحنات والمركبات الأخرى.

وانكماش الاقتصاد السعودي 4.1 في المئة العام الماضي لكن صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي 2.1 في المئة هذا العام مع تعافي الاقتصاد من تداعيات جائحة كورونا.

رئيس الوزراء العراقي يتهم «قوى واهمة» بإعاقة جهود توفير الطاقة والغاز

الكاظمي يعلن القبض على متهمين بالفساد في ملف الكهرباء



الجزم مع الفساد في ملف الكهرباء ضروري

وتتهم السلطات العراقية تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بشن هجمات مستمرة لملاحقة صغار وكبار المفسدين في قطاع الكهرباء، هؤلاء مظلوماً يدا أئمة ساعدت الإرهاب وخدمت أهدافه، مضيفاً "يجب ألا يتحول قطاع الكهرباء مادة للصراعات السياسية والانتخابي، فالواطن عانى بما فيه الكفاية من هذه الصراعات ونعمل بكل الجهود لتوفير الطاقة الكهربائية للمواطنين".

وتكشف الكاظمي عن أن "التحقيقات مستمرة في مواطن الفساد ضمن عمل وزارة الكهرباء، والقينا القبض بالفعل على عدد ممن صدرت بحقهم مذكرات قضائية إثر هذه التحقيقات ومن أولى الثوابت هو أن تتجاوز الروتين، ونحذ من البيروقراطية، لأنها من أسباب تدهور قطاع الطاقة، وضررها لا يختلف عن الفساد".

وقال نحن "نتفهم غضب المواطنين، ونغضب لغضبهم، فالكهرباء اليوم تواجه نتائج سوء التخطيط المتراكم، مثلما تواجه الإرهاب وشروره في وقت واحد". وأكد الكاظمي أن خلية الأزمة ستتابع وتتصرف بأسرع رد فعل إزاء أي خروقات تستهدف أبراج نقل الطاقة الكهربائية.

وقال "لا فائدة من الحلول الترقيعية المؤقتة التي ندفع ثمنها مرتين، والأهم هو عمل هذه الحكومة على وضع الحلول الجذرية والعلمية والصحيحة لمشكلات قطاع الطاقة في العراق، بخطى قصيرة الأمد، وأخرى متوسطة، بالإضافة إلى الخطط طويلة الأمد".

وتستند إلى تنوع مصادر الطاقة وتحقيق الاكتفاء من الوقود الغازي أو غيره لتشغيل محطات التوليد. وقال إن "الاستثمارات المستمرة لقطاع الكهرباء تحاول أن تمنع استقرار المنظومة الكهربائية، خاصة بعد أن افتتحنا محطتين حديثتين ومهمتين في ذي قار وصلاح الدين"، مضيفاً أنه "لا توجد حلول سريعة لمشكلة الكهرباء، لكننا نضع الحلول والإجراءات بأسرع أداء ممكن، ونستنهض كل طاقات قطاعي الإنتاج والتوزيع لأجل وضع الحلول، وأن يلمس المواطن نتائج إيجابية".

حاول رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي السبت برسائل طمأنة للعراقيين بشأن حلحلة أزمة الكهرباء، التي حملت مسؤوليتها إلى "قوى واهمة" تسعى إلى عرقلة جهود تحقيق العراق لاكتفائه الذاتي من الطاقة والغاز، مشيراً إلى أن الإرهابيين وداعميهم يواصلون محاولاتهم لإعاقة الحياة في البلاد.

بغداد - اتهم رئيس الوزراء العراقي "قوى واهمة" بالعمل على إعاقة جهود توفير الطاقة والغاز معلناً عن إلقاء القبض على متهمين بالفساد في ملف الكهرباء، ومشدداً على أن حكومته تعمل على خطة استراتيجية لإدانة الكهرباء. وقال الكاظمي خلال زيارته وزارة الكهرباء واجتماعه مع كبار المسؤولين السبت، إن "الإرهابيين وداعميهم يواصلون محاولتهم إعاقة الحياة في العراق، فبعد أن عجزوا عن المواجهة مع قواتنا المسلحة البطلة، ما هم يستهدفون محطات وأبراج الطاقة الكهربائية بشكل متواصل".

ولفت إلى أن "هناك قوى واهمة، تعمل على ألا يصل العراق إلى الاكتفاء الذاتي في الطاقة والغاز، وتحاول إعاقة هذه الجهود بكل وسيلة".

وكشف الكاظمي عن أن العراق أنفق ما يقرب من 80 مليار دولار على قطاع الكهرباء منذ عام 2003، لكن الفساد كان عقبة قوية أمام توفير الطاقة للناس بشكل مستقر، وهو إنفاق غير معقول دون أن يصل إلى حل المشكلة من جذورها.

80

مليار دولار أنفقها العراق على الكهرباء منذ 2003 لكن الفساد عقبة قوية أمام توفير الطاقة

وأوضح أن "الحكومة الحالية عملت على قطاع الطاقة وتطويره ولن تتوقف، ونعمل على خطة استراتيجية تؤسس لها وفق دراسات واقعية لإدانة الكهرباء كخدمة مستمرة للمواطنين". وأكد رئيس الوزراء العراقي أن حلولهم في قطاع الطاقة الكهربائية

القوات الأفغانية تسعى لاستعادة مركز حدودي مع إيران

وقال فؤاد أمان المتحدث باسم وزارة الدفاع الأفغانية "إذا كانوا يسيطرون على مثل هذه القطاعات من الأراضي فلماذا يقبض قاداتهم في باكستان ولا يمكنهم المجيء إلى أفغانستان؟". وأضاف "لماذا يرسلون مقاتليهم القتل أو الجرحى إلى باكستان؟".



جيلاني فرهاد
نستعد لنشر قوات لاستعادة معبر إسلام قلعة الحدودي مع إيران

وخسرت القوات الأفغانية التي باتت محرومة من الدعم الجوي الأمريكي الكثير من الأراضي لكنها أكدت الجمعة أنها استعادت أول عاصمة ولاية هاجمها المتصرون هذا الأسبوع وهي قلعة نو (شمال غرب).

وانتشر السبت المئات من مقاتلي ميليشيا إسمايل خان في أرجاء مركز هرات الذي يسيطرون على مداخله. ويأتي ذلك بالرغم مما يثيره تورط ميليشيات في مواجهة حركة طالبان من مخاوف، حيث دعا السفير الباكستاني لدى كابول منصور أحمد خان إلى تعزيز قدرات الجيش الأفغاني.

كابول - أكدت السلطات الأفغانية السبت أنها تتأهب لاستعادة معبر إسلام قلعة الحدودي الأهم مع إيران غداة استيلاء حركة طالبان عليه في انتكاسة جديدة للجيش الأفغاني أمام المتحمرين الذين أعلنوا أنهم باتوا يسيطرون على 85 في المئة من أراضي البلاد.

وقال جيلاني فرهاد المتحدث باسم حاكم هرات إن السلطات تستعد لنشر قوات جديدة لاستعادة إسلام قلعة، أكبر معبر تجاري بين إيران وأفغانستان. وأضاف أن "التعزيزات لم تُرسل إلى إسلام قلعة لكن سيتم إرسالها". وإسلام قلعة من أهم المعابر الحدودية في أفغانستان ويمر عبره معظم التجارة المشروعة بين البلدين. وحصلت كابول على إعفاء من واشنطن يسمح لها باستيراد الوقود والغاز الإيرانيين على الرغم من العقوبات الأميركية. وإلى جانب إسلام قلعة قال المتحدث باسم طالبان نذبح الله مجاهد إن مقاتلي الحركة استولوا على معبر تورغوندي الحدودي مع تركمانستان. وصرح وفد من قادة طالبان في موسكو الجمعة أن الحركة تسيطر على نحو 250 من أصل 400 إقليم في أفغانستان، وهي معلومات يصعب التحقق منها بشكل مستقل ونفتها الحكومة.

دعوات إلى توافق وطني يتخطى به السودان أزماته السياسية

أكبر إجماع ممكن داخلها حول مهام الانتقال، وطالب بوضع جدول زمني متفق عليه للوصول إلى تشكيل جيش وطني واحد مهني وقومي بعقيدة عسكرية جديدة. وتتضمن تلك المبادرة 7 محاور كبرى وهي: إصلاح القطاع الأمني والعسكري، والعدالة، والاقتصاد، والسلام، وتفكيك نظام الثلاثين من يونيو (نظام عمر البشير) ومحاربة الفساد، والسياسة الخارجية والسيادة الوطنية، والمجلس التشريعي الانتقالي. وأخذت الخلافات التي ظهرت للعلن بين الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة ونائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) بشأن رفض الأخير دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة حيزاً من التلميحات التي تضمنها خطاب حمدوك الذي أعلن فيه مبادرته، واعتبر أن عملية الدمج تتطلب توافقاً بين قيادة القوات المسلحة والدعم السريع والحكومة للوصول إلى خارطة طريق تخاطب القضية بكل أبعادها. ومنذ 21 أغسطس 2019، يعيش السودان مرحلة انتقالية تستمر 53 شهراً تنتهي بانتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الحكومة، في 3 أكتوبر الماضي، اتفاقاً لإحلال السلام.

وجامعاً ولا يحدث تدخل خارجياً". وتابعت "السودان في حالة انتقال هش تحككه أحزاب صغيرة جدا ومخبرات إقليمية وعالمية وهناك تدخل كبير في الشأن السوداني". من جانبه، دعا رئيس تحالف نهضة السودان، الأحزاب السياسية إلى حوار بناء يشمل المكونات الاجتماعية. وأضاف "لا بد من التوافق على برنامج وطني للفترة الانتقالية، ولا بد أن يكون الحوار شاملاً لكل أهل السودان لتحقيق المشروع الوطني".

وبدوره، قال هجو "مشكلتنا في السودان أنه لا توجد قيادة للبلاد". واستطرد "نحن نعيدون جدا عن الوفاق، ما طرحه رئيس الوزراء عبدالله حمدوك عبارة عن دق لناقوس الخطر ولكن ليست مبادرة.. لأنها لا تحتوي على آليات تنفيذها، مرت أسابيع من دون تحقيق خطوة أخرى".

وفي 22 يونيو الماضي كشف حمدوك، عن تفاصيل مبادرة لإيجاد مخرج للأزمة الوطنية وقضايا الانتقال الديمقراطي، مشيراً إلى وجود احتقان في البلاد ومحذراً من السقوط في أتون الحرب الأهلية. ومبادرة حمدوك تستهدف دعم قضايا الانتقال والنحو الديمقراطي واستكمال السلام في السودان وسلط الضوء على أهمية توحيد الكتلة الانتقالية وتحقيق

الخطوط - دعت قيادات سياسية سودانية السبت الأحزاب وقوى المجتمع المدني المحلية إلى خلق توافق وطني لحل أزمات البلاد، عبر حوار يشمل كافة المكونات الاجتماعية. وجاء ذلك خلال ندوة إعلامية نظمتها حركة "المستقبل للإصلاح والتنمية" في العاصمة الخرطوم، تحت عنوان "التوافق الوطني وأثره في التحول الديمقراطي".

وشارك في الندوة نائب الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي سهير أحمد



أزمة حادة